

دور الهوية الاجتماعية في الحفاظ على المؤسسة الصناعية الجزائرية في ظل الشراكة الأجنبية – دراسة ميدانية

لمركب سور الغزلان فرع اناد الجزائر

The role of social identity in the preservation of Algerian industrial institution under foreign partner - field study of sour-El- Ghozlane's complex – ENAD affiliate –Algiers

عائشة مخلوفي*

جامعة أكلي محمد اولحاج – البويرة

البريد الإلكتروني a.makhloufi@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/17 تاريخ القبول: 2024/12/03

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية والدور الذي يمكن أن تلعبه الهوية الاجتماعية باعتبارها قيمة اجتماعية مهمة للحفاظ على مكتسبات المجتمع بشكل عام ومجتمع الدراسة بشكل خاص، خاصة بعد تبني سياسة الاستثمار الأجنبي لاسيما الشراكة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باعتبار أن قيم هذا الأخير تختلف عن قيم المجتمع الجزائري عامة والمجتمع الدراسة بشكل خاص باعتبارها تتسم بالفردانية في ظل الاهتمام بالمصالح الشخصية على المصلحة العامة في ظل النظام الرأسمالي الذي يعطي الأولوية لتحقيق الأرباح على حساب العلاقات الإنسانية والاجتماعية في ظل استنزاف ثروات البلد المستضيف. كلمات مفتاحية: الهوية الاجتماعية، الهوية المهنية، أزمة الهوية، الاستثمار الأجنبي.

Abstract :

This study aims to highlight the importance ,and the role that social identity can play as considered as an important social value .And in order to preserve the societies gained in general, and of the study community in particular ,especially after the adoption of the foreign Investment policy. In particular,partnership in the context of social ,economical and political transformations due to the difference of the latter's value from those of the Algerian society in general and the whole society.However, we notice that the values of local society in general ,and the study of society in particular are individualized for individual's interest .In the light, of the public interest .We mentioned that, the Capitalist system gives the priority to profits at the profit-makingon account of human and social relations,with the host country's wealth drained.

Key-words :

Social-Identity / Professional Identity / Identity Crisis / Foreign Investment.

1. مقدمة:

تعتبر الهوية امتداد للتنشئة الاجتماعية، والتي ترتبط بمؤسسات مختلفة متنوعة في وظائفها وأهدافها ونتاج البناء الاجتماعي، لذلك فالتنشئة الاجتماعية تلعب دور مهما في تحديد الهوية الفردية والاجتماعية، غير أن الهوية تتكيف وتتأثر بالنظم والأنساق الاجتماعية، وبذلك فهي تسمح باندماج الأفراد في الوسط المهني من خلال بناء علاقات اجتماعية مبنية على التعاون والتضامن الاجتماعي من أجل مواجهة مختلف التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تشكل تهديدا حقيقيا للتنظيم أو باغتراب الأفراد إذا كان هناك أزمة هوية .

لهذا فبناء الهوية المهنية مبني على مدى تفاعل الأفراد مع الأوضاع والمواقف التي يعيشونها ومدى وعيهم بها، خاصة بعد تبني الجزائر لسياسة الاستثمار الأجنبي في ظل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية خاصة مع التجربة التي تبنتها من خلال عقد الشراكة بين المؤسسة الوطنية لصناعة المنظفات ومواد الصيانة E. N. A. D ومؤسسة هنكل الألمانية باعتبار أن هذه الأخيرة تحمل قيم تختلف عن قيم المجتمع الجزائري والمبنية على تحقيق الأرباح بغض النظر عن الأساليب ، خاصة بعد تحول هذه الأخيرة إلى منافس في ظل خصخصة المؤسسات التي كانت خاضعة لقانون الشراكة وبذلك أصبحت مؤسسة هنكل المنافس الأساسي للمؤسسة الوطنية لصناعة المنظفات ومواد الصيانة E. N. A. D و المهدد الحقيقي لكيانها.

وعلى هذا الأساس و في ظل إشكالية دور الهوية الاجتماعية في الحفاظ على المؤسسة الصناعية الجزائرية في ظل الشراكة الأجنبية وما تحمله من خصائص و تأثيرات على الجوانب الاقتصادية، اجتماعية و ثقافية سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع ، ودورها في توجيه السلوك العمالي من أجل رفع التحديات التي تواجهها المؤسسة الصناعية ورفع كفاءتها الإنتاجية، وللوصول إلى نتائج حسب الأهداف المسطرة لهذا فقد قمنا بدراسة ميدانية و استهدفت الدراسة عمال وعاملات الأقسام الدنيا المرتبطتين خاصة بالعملية الإنتاجية وذلك باستخدام المنهج الكيفي في إطار تحليل المحتوى باستخدام تقنية المقابلة الموجهة، بحيث قمنا بإجراء 30 مقابلة في وحدة كوسميتيك- روية التابعة للمؤسسة الوطنية لصناعة المنظفات ومواد الصيانة E. N. A. D و التي امتدت من 2017/01/24 إلى غاية 2017/02/16.

أما طريقة التحليل المعتمدة فبالنظر إلى المغزى الرئيسي للمقابلات و الذي يتمحور حول ضرورة إيجاد محاور للموضوعات من أجل هيكلة خاصة ضمن مسار تطور الظاهرة المدروسة عبر تاريخها وبالمراحل التي مرت بها المؤسسة، والذي يتركز على سرد المبحوث للمواضيع الأساسية، من خلال وصف الأوضاع والحوادث والظروف التي عاشتها وتعيشها المؤسسة والعمال على حد سواء بالرجوع إلى واقع المؤسسة منذ نشأتها وتأثيرها وتأثرها بالظاهرة المدروسة (Barbillon Enrik , Le roy jeanne , 2012, p29).

2. الهوية الاجتماعية والمهنية

تعتبر الهوية متعددة الجوانب حسب علماء الاجتماع، لذلك فالهوية بشكل عام تتعلق بفهم الأفراد وتصورهم لأنفسهم ولما يعتقدون أهميته في حياتهم ، ويتشكل هذا الفهم انطلاقا من خصائص محددة تتخذ مرتبة الأولوية على غيرها من مصادر المعنى والدلالة ، بحيث نجد من مصادر الهوية الطبقة الاجتماعية ، الجنسية، المنطلق الديني ...الخ. ويميز علماء الاجتماع بين نوعين من الهوية، الهوية الاجتماعية، والهوية الشخصية، ورغم انه يمكن التمييز بين هذين النوعين من خلال طريقة التحليل إلا أنهما مترابطان بشكل وثيق (انتوني غيدنز .بدون سنة النشر، ص 90).

يمكن النظر إلى الهوية من خلال مؤشرات تميز هذا الفرد أو ذاك ، وفي نفس الوقت هذه المؤشرات تحدد موضع الفرد بين أفراد آخرين يشاركونه نفس الخصائص، وعلى هذا الأساس فان الهوية الاجتماعية تتضمن أبعادا اجتماعية ، فهي تعطي مؤشرات على أن الأفراد متشابهون، فالهوية الاجتماعية تركز على منظومة الأهداف والقيم المشتركة تستطيع أن تشكل قاعدة مهمة للاندماج و التماسك والتضامن بين الأفراد للحفاظ على مكتسباتهم ، ومن أمثلة على ذلك الحركات النسوية، التنظيمات النقابية...الخ (انتوني غيدنز .بدون سنة النشر، ص 90)..

فالهوية الجمعية بوصفها تصنيفا اجتماعيا ذا بعدين هما المضمون و الجدل، فالمضمون يصف معنى الهوية الجمعية ، وينقسم مضمون الهوية الاجتماعية إلى أربعة أنواع قد تتداخل مع بعضها البعض وهي:

- المعايير التأسيسية والتي تشمل القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تعرف عضوية الجماعة.
- الأغراض الاجتماعية وهي الأهداف المشتركة بين أعضاء الجماعة.
- المقارنات بين العلاقات مع التصنيفات الاجتماعية الأخرى وهي تعريف هوية الجماعة بمفهوم المخالفة أي من خلال نظرتها إلى جماعات ذات هوية أخرى.
- النماذج التعريفية والتي تشمل النظرة الكلية إلى العالم أو طريقة فهم الظروف والمصالح السياسية والمادية حسبما تمليه هوية معينة

أما جدل الهوية فيشير إلى درجة الاتفاق بين الجماعة على مضمون التصنيف المشترك ، لهذا فان تصورنا لمفهوم الهوية يتيح المقارنة بين الهويات الجمعية وفتنا لدرجة الاتفاق والاختلاف بين أعضاء الجماعة على معانيها (راوي عبد العالي، يوشيكوا هيريرا، الاستيرايان جونستون، روز مكديرمت، 2014، ص (28، 29)).

فالهوية الاجتماعية تعبر عن محصلة التفاعلات بين الفرد ومحيطه الاجتماعي، قريبا أو بعيدا، لذلك فإن هوية الفرد الاجتماعية تتميز بمجموع انتماءاته في النسق الاجتماعي، الانتماء إلى صنف جنسي، إلى صنف عمري، إلى طبقة اجتماعية، إلى أمة... الخ ، فالهوية تمكن الفرد من أن يحدد لذاته موقعا ضمن النسق الاجتماعي وان يحدد الآخرين موضعه اجتماعيا (ديس كوش، 2007، ص 149). فالهوية حقيقة لا تقبل التشكيك ، وبالتالي فالهوية قد تشير إلى الروتين بسبب اقتران الفرد بفئة من الأفراد، وبهذا المعنى فإن الهوية قد تقوم بتعريف ما يصدر عنا من أفعال وتحديدده، وما هي نقاط قوتنا وضعفنا، وما نستطيع القيام به وما لا نستطيع القيام به، وما هي نوعية الأفعال التي تناسبنا أخلاقيا (برتي سوتاري، 2015، ص (227، 228)).

فالهوية في العمل أساس لبناء العلاقات والروابط الاجتماعية لتحقيق التعاون والتماسك بين العمال، من أجل العيش معا، فالهوية تفرض انتماء الفرد إلى مجموعات مرجعية توجه سلوك الفرد دون أن يدرك ذلك الانتماء، فهذا الانتماء يكسب الفرد معرفة بديهية ، بحيث تتضمن هذه المعرفة تولى المسؤولية كما يتم التعبير عنها بالرموز المشتركة التي تؤسس العلاقة بين الأعضاء، فالهوية من هذا المنظور تجعل من الممكن تفسير الروابط والمعرفة البديهية المتجذرة في الماضي والحاضر والمستقبل ، وهي ضرورية لجعل المجموعات متماسكة ((SABINE (60, 61, 2010, p ERBES-SEGUIN).

كما تعتبر الهوية حسب سان سوليو بأنها تمثل كل المعايير والقيم والقواعد والانتماءات المتعددة التي تعتبر المرجعيات التي يتم تعريف أعضاء جماعة العمل من خلالها، فهي تفسر كيف يؤدي الفاعل - سواء على المستوى الفردي أو الجماعي مهامه وأدواره وما هي الصورة التي يقدمه فيها زملائه في العمل.

3. أزمة الهوية:

تنطوي كل ثقافة على قيم تقليدية تشكل نسيج الشخصية الإنسانية وتصبح جزءا لا يتجزأ منها ، وهذه القيم هي محور شخصية الفرد، بحيث كل تغيير يهدد هذه القيم يصبح خطرا يهدد الشخصية ككل ، وهذا ما يؤدي إلى أزمة القيم (علي وطفة ، 2000، ص 99).

فالفرد يتنازل عن نفسه كما يرى أريك فروم أمام استسلامه لقيم المجتمع السائد وخاصة في المجتمع الصناعي الحديث . ففروم يؤكد في كتابه الحرية " أن الفرد يكف عن أن يصبح نفسه وذلك لأنه يعتقد نوعا من الشخصية المقدمة له من جانب النماذج الحضارية أنه يصبح كما يريد له الآخرون وكما يتوقعون منه" لذلك فالفرد يشعر بالاغتراب نتيجة صراع قيم متضاربة تؤدي إلى تلاشي الذات وسقوط الهوية الفردية والاجتماعية (علي وطفة ، 2000، ص 99).

وبالتالي فإن الصراعات القيمية الناتجة عن تأثير التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات القيم المتنافرة التي تعرض الأفراد إلى انخيارات نفسية وإلى حالات الاغتراب ، فصراع القيم في المجتمعات العالم الثالث أدت إلى التفكك الثقافي كظاهرة اجتماعية ، ما أدى إلى التفكك الاجتماعي وضعف التضامن الاجتماعي وتؤدي إلى أزمة هوية (علي وطفة ، 2000، ص 99).

4. الاستثمار الأجنبي:

يعتبر الاستثمار بمفهومه الواسع هو توظيف الأموال بقصد الحصول على منافع في المستقبل أما كلمة أجنبي فهي تعني انتقال رؤوس الأموال بين اقتصاديات البلدان والدول ، ومن ثم تعتبر هذه الأموال أجنبية على البلد أو الاقتصاد الذي تحل به، كما يعتبر البلد المستقبل لها أجنبي عنها أي عن أصحابها (محمد بومخلوف ، 2001، ص150).

ويعرفها البعض على أنها الاستثمارات التي يكون لأصحابها دور في إدارة المنشأة وتسيير أمورها عن طريق المشاركة الدائمة في رأسمالها ، وتعني تلك التدفقات التي يوفرها أشخاص طبيعيون أو اعتباريون أجنب، وقد تكون هذه الاستثمارات مملوكة بالكامل لمستثمرين أجنب ، أفرادا كانوا أو مؤسسات أو في شكل مشاريع مشتركة بين جهة أو جهات أجنبية ومستثمرين محليين من القطاع العام أو الخاص أو كليهما (محمد بومخلوف ، 2001، ص150).

فالاستثمار الأجنبي عموما هو استثمار يمارس فيه المستثمر نفوذ لإدارة المشروع المقيم في اقتصاد الآخر ، وهي تشمل أسهم رأس المال العادية والإيرادات التي يعاد استثمارها ، والقروض بين الشركات ، وصفقات الدين وعقود الإيرادات ، والتعاقد بالباطن، والترتيبات الانجازية وتقديم الامتيازات والترخيص والمشاركة في المنتجات (محمد بومخلوف ، 2001، ص150).

غير أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمكن أن تلعب دورا مهما في تنمية اقتصاديات الدول العربية، لأن التسهيلات والإعفاءات المقدمة إلى الرأس مال الأجنبي وحتى المحلي (تحويل الأرباح، اللجوء إلى التحكيم الدولي، إعفاءات جبائية...الخ) لم تحفز الاستثمارات بشكل كاف للتعويض عن النقص الحاصل في الاستثمارات العامة، حيث بلغ معدل الاستثمار الإجمالي في الدول العربية حوالي 26,7 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1980 ، ليصبح سنة 1992 حوالي 22,5 % ، ليتراجع سنة 1994 إلى 21,5 % من الناتج المحلي (ضياء مجيد الموسوي، 2005، ص(125, 126)).

غير أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت تتركز في قطاعات محدودة مثل النفط و الصناعات الاستخراجية، بحيث تشير الإحصاءات إلى أن الإيرادات التي تحصل عليها الشركات المتعددة الجنسيات في القطاعات الحقيقية يقل كثيرا عن إيراداتها من الخدمات في القطاع المالي، فمثلا بلغ نصيب 500 شركة متعددة الجنسيات تنتمي للقطاع المالي (بنوك ، تأمينات ، مؤسسات ادخار ، بيوت استثمار) 22,5 % من جملة إيراداتها ، بينما لم تحقق الإيرادات الصناعية مثل صناعة التعدين والمنتجات المعدنية سوى 2,8 % من مجموع الإيرادات (ضياء مجيد الموسوي، 2005، ص126).

وبذلك فإن الخصوصية كجزء من الاستثمار الأجنبي تستهدف قدوم استثمارات مباشرة في المشاريع المحولة ، غير أن أسلوب عمل رأس المال الأجنبي يبين عدم حاجته إلى استثمارات كبيرة بهدف تحقيق سيطرته على اقتصاديات الدول النامية ، ويكتفي باستخدام قدراته المالية والتسويقية والتكنولوجية في فرض هيمنته ، وهذا ما يجعل مساهمته في الاستثمارات الحقيقية قليلة جدا (ضياء مجيد الموسوي، 2005، ص126).

5 . العوامل المؤدية إلى تبني الاستثمار الأجنبي في الجزائر :

شهدت معظم دول العالم الثالث أزمات مالية وسياسية أدت إلى ارتفاع أسعار الخدمات الاجتماعية، وغلاء المعيشة، لذلك سعى المسؤولون إلى حل هذه الأزمات التي تهددهم وتهدد مناصبهم. لذلك لجؤوا إلى الاقتراض من المنظمات العالمية لتغطية الأزمات الداخلية، باعتبار أن المؤسسات المالية المؤسسات المالي فللدولة لم تكن مستعدة لتمويل المشاريع الحكومية الفاشلة. وبالتالي فالدولة عملت على تحسين مردودية مؤسساتها العمومية لتغطية العجز الذي كانت تعاني منه. فالإصلاحات كانت مدخل استراتيجي لاسيما الخصوصية لتحسين إنتاج هذه المؤسسات العمومية.

إن القطاع العمومي بين على انه غير قادر على بلوغ أهداف التنمية المسطرة، وأصبح يشكل ثقلا كبيرا على الموارد المالية المحدودة للدولة، فمختلف الصناعات لم يكن لها اثر ايجابي في تقليص الواردات وترقية الصادرات، كما كان منتظر من خلال تطبيق برامج التنمية المختلفة.

فرغم أن القطاع العمومي أدى مهام عدة الاقتصادية واجتماعية، خلال برامج التنمية المختلفة خاصة خلال السبعينيات، إلا أن الفاعلية الإنتاجية كانت غائبة تماما. ففي بداية الثمانينات كان القطاع العمومي يتميز بعدة نقائص، وسوء التسيير وخاصة (ناصر دادي عدون, محمد متناوي., 2003. ص (128-129)) :

- سوء استغلال القدرات الصناعية المتوفرة.

- التبعية التكنولوجية الكبيرة.

- التبعية الخارجية للأسواق خاصة إذا تعلق الأمر بالتزويد بالمواد الأولية، وقطع الغيار .

- قدم الهياكل والآلات المستعملة في عملية الإنتاجية.

- عدم قدرة على ضمان النمو وخلق المناصب.

- سوء التسيير المالي الذي يتميز بالمديونية الثقيلة اتجاه البنوك التجارية، واتجاه الخزينة العمومية.

- عدم القدرة على التكيف مع ميكانيزمات السوق (BOUZIDI Abdelmadjid, 1999 , p 217).

إن المؤسسة منذ بداية الثمانينات وهي تعرف أزمة التي أدت بها إلى التفهقر أكثر ، فمؤشر الإنتاج كان سلبيا منذ 1994 حيث بلغت (- 8,4 %) حتى سنة 1997 أين بلغ (- 72 %)، كما أن الخسائر كانت معتبرة ما بين 1984 و 1987 حيث وصلت إلى 18,5 مليار دولار (OUEDRAOGO Ousmane 1999, p 193) ، إضافة إلى هذا أزمة النفط في منتصف الثمانينات وبالضبط في سنة 1986 التي أدت إلى تقليص عائدات الربيع البترولي و الذي يعتبر المورد الرئيسي لتمويل المشاريع الاستثمارية الوطنية، ومحرك الاقتصاد الوطني الوحيد، إضافة إلى تعقد شروط القروض البنكية الخارجية و جعل الدولة غير قادرة على تغطية الخسائر من طرف مؤسسات القطاع العمومي. وبالتالي فان فاعلية القطاع العمومي لا تعود إلى طبيعة هذه المؤسسات، وإنما لطرق التوجيه المفروضة من طرف الدولة، وبالتالي فهو ناتج عن عدم تناسق لطرق التسيير في الاقتصاد الوطني (Eddine., 2006 , p 24 SADI Nacer).

إضافة إلى وضع وتعيين المسيرين وأعضاء الرقابة، نطت تسيير معايير الفعالية الموضوع من طرف الوصاية، وتنظيم هذه الأخيرة كلها عوامل مؤثرة في عدم فاعلية القطاع، فنظام التسيير المركزي للاقتصاد أعطى مبدأ الأفضلية للأهداف المخططة، وأهمل العقلانية الاقتصادية التي تركز على مبدأ الربح، وبالتالي المؤسسة العمومية لا يمكن وصفها كعامل اقتصادي، وإنما هي امتداد للإدارة المركزية، فالمؤسسة العمومية مجرد عامل تنفيذي تابع للإدارة المركزية (DAHMANI Ahmed,1999, p21).

إضافة إلى نقص كفاءة المسيرين، الذين لم يتم تعيينهم وفق معايير الكفاءة وإنما على أسس ذاتية كالانتماء الحزبي، وكل هذا أدى إلى عدم فاعلية المؤسسة العمومية، فالأفراد الذين يتسلمون مناصب سامية في المؤسسة العمومية لا يتمتعون بروح المبادرة، والعمل على تحسين الإنتاج وإنما يستغلون مناصبهم لمصالح شخصية .

كما أن الإصلاحات الاقتصادية كانت لاعتبارات سياسية إيديولوجية، حيث تظهر كعامل أساسي، اقتصادي واجتماعي والتي كانت تسيير وفق التسيير الاشتراكي، وبالتالي فالإصلاحات تمثل قطيعة مع هذا التوجه خاصة بعد سقوط القطب الاشتراكي السوفيتي سابقا، والتوجه نحو اقتصاد السوق. لذلك فإن الإدارة السياسية الجزائرية من أجل تغيير النظام كانت لا بد من إجراء عملية الإصلاحات الاقتصادية . لذلك فسنة 1986 تعد بمثابة المنعرج الحاسم في تاريخ الاقتصاد والمجتمع الجزائري الحديث، بحيث أن مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وكل هياكل الدولة اتفقت حول الأهداف ومسار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

6. نتائج الدراسة :

من خلال تحليل ودراسة إشكالية دور الهوية الاجتماعية في الحفاظ على المؤسسة الصناعية في ظل الاستثمار الأجنبي الذي تبنته الجزائر والتي مست المؤسسة الوطنية لصناعة المنظفات ومواد الصيانة بشكل مباشر بعد إبرام عقد الشراكة مع مؤسسة هنكل الألمانية والتي تخصصت المؤسسات التي كانت في إطار الشراكة لتصبح مؤسسة هنكل المنافس الأساسي للمؤسسة الوطنية من خلال تحليل العلاقات والروابط الاجتماعية والتي تعد العناصر الأساسية المكونة للهوية توصلنا إلى مايلي:

إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر عامة والمنطقة الدراسة بشكل خاص، التي انعكست على وضعية المؤسسة اقتصاديا واجتماعيا أثرت بشكل مباشر على العلاقات الاجتماعية التي تربط بين العمال داخل المؤسسة، فلم تعد الروابط التقليدية هي المحدد الأساسي لبناء العلاقات الاجتماعية، باعتبار أن أغلب العمال تربطهم روابط دموية وروابط المصاهرة، لذلك فقد أعطت الدور للروابط الاجتماعية الحديثة المبنية على المصلحة لبناء العلاقات الاجتماعية في ظل الانتماء والتكتل النقابي، مثلما يؤكد معظم المبحوثين، و يوضحه المبحوث رقم 01، 47 سنة من العمر، 27 سنة أقدمية، بدون منصب "...العمال لا يتعاونون على أساس القرابة أو الصداقة أو الجيرة، الأغلبية يتعاملون على أساس انتماء النقابي، وهذه التي أدت إلى الانشقاق بين العمال ولا يتفقون عليها، رغم أن كل العمال أهل..." .

إن ضرورة القيام بالعمل الرسمي جعلت من التفاعل الاجتماعي بين العمال ضروري بغض النظر عن الروابط والعلاقات الاجتماعية بينهم، خاصة في ظل تزايد الصراع بين العمال الذي ألغى حدود الروابط التقليدية الدموية، في إطار المصلحة الشخصية المبنية على أساس أداء العمل الرسمي في إطار الروابط الحديثة، التي أصبحت أساس بناء العلاقات الاجتماعية بين العمال في المؤسسة، مثلما يؤكد أكثر من

نصف المبحوثين، ويوضحه المبحوث رقم 08، 47 سنة من العمر، تنفيذ، قسم الإنتاج "...العمل هو الذي يجعل العمال يتعاملون مع بعضهم البعض، لا صداقة ولا قرابة ولا شيء آخر...". ويضيف المبحوث رقم 12، 37 سنة من العمر، 16 سنة أقدمية، إشراف، قسم الخدمات "...يمكن أن تكون بيننا عداوة و لا نتحدث مع بعض، لكن لما يتعلق الأمر بالعمل نتعامل مع بعض، لأن هذا رزقنا هذه الخبزة"...".

إن وضعية المؤسسة الاقتصادية المزرية التي أدت إلى عجز المؤسسة عن تسديد أجور العمال في وقتها و تأخرها لعدة أشهر، وفي ظل عجز المسؤولين المباشرين عن مواجهة هذه التحديات في ظل المنافسة الشرسة وسياسة الدولة لتبني الاقتصاد الحر، وتصفية القطاع الاقتصادي العمومي زادت من الضغط والتوتر العلاقات بين العمال و الإدارة، مما سد أبواب الحوار بين الطرفين وسيادة الصراع والعنف كأداة للضغط على الإدارة محل القوانين الرسمية التي يمكن أن تنظم علاقات العمل في المؤسسة، مثلما يؤكد معظم المبحوثين ويوضحه المبحوث السابق رقم 01 "...عدم تقاضي الأجرة في وقتها زادت من الضغط على العمال، وعندما يكون ضغط أكيد يغيب الحوار، أصبح الآن كل شيء يعالج بالعنف حتى في الأيام العادية، يراقب أجرته، منحة، عطلة، بالعنف تحصل على كل شيء لا وجود للقانون..."، فالضغط الذي يعيشه العمال داخل المؤسسة أدى إلى استعمال في بعض الأحيان حتى العنف الجسدي خاصة على المشرفين، مثلما يوضحه المبحوث رقم 06، 48 سنة من العمر، 24 سنة أقدمية، إشراف، قسم الخدمات "...وصل العامل لضرب رئيسه في العمل، إلا أن الرئيس لا يتخذ الإجراءات القانونية، وأغلب الأوقات بسبب العمل...".

إن تدهور الوضع الاقتصادي للمؤسسة ونقص الإنتاج، الذي أدى إلى نقص في العمل خاصة العمل الإداري وانعدامه غالباً، الأمر الذي أدى إلى انعدام علاقات العمل بين العمال و الإدارة، هذا ما لمسناه من خلال الملاحظات الميدانية و يؤكدته معظم مبحوثي قسم الإدارة، ويوضحه المبحوث رقم 07، من جنس أنثي، 41 سنة من العمر، 21 سنة أقدمية، إشراف، قسم الإدارة "...علاقات العمل انعدمت، أنا المسؤول الذي أعمل تحت سلطته والمدير لا ألتقي بهم نهائياً، العامل أصبح غير مرئي يخرج ويدخل كيفما شاء، يغيب ثلاث أو أربعة أيام، لا يوجد عمل وبذلك لا توجد علاقة بين العامل و المسؤول، نحن أحرار...".

هذه الأوضاع أدت إلى تفاقم المشاكل في المؤسسة من خلال تراجع وضعيتها الاقتصادية، مما انعكس على وضعية العمال من خلال تأخر الأجرة التي لا يتقاضاها العمال في وقتها، مما أثر سلباً عليهم و صرف انتباههم عن المطالب الأخرى التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير المؤسسة، وأصبح همهم الأساسي هو الحصول على الأجرة في وقتها، مثلما يؤكدته معظم المبحوثين ويوضحه المبحوث رقم 28، 49 سنة من العمر، 14 سنة أقدمية، مستوى جامعي، إشراف، قسم الإدارة "...العامل يبحث فقط على أجرة مستقرة رغم أن الدستور الجزائري يضمن حق السكن والعمل للمواطن...".

كما أن قدم وتعطل الآلات يعتبر مشكلاً آخر فرض على العمال التعامل مع المواد الكيميائية بطريقة مباشرة عن طريق تدشين العمل اليدوي، هذا ما لمسناه من خلال الملاحظات الميدانية في إطار الزيارة لمختلف الورشات الإنتاج، و يؤكدته أكثر من نصف المبحوثين، و يوضحه المبحوث رقم 02، 47 سنة من العمر، 14 سنة أقدمية، تنفيذ، قسم الإدارة "...الآلات يربطونهم بالأسلاك ويعملون...".

و يضيف المبحوث رقم 11، 54 سنة من العمر، 18 سنة أقدمية، إشراف، قسم الخدمات، يعمل في قسم الإنتاج نتيجة نقص عدد العمال "...الآلات معطلة، روح الملح" لاسيد" نعبته بأيدينا..."

كما أن الوضعية المالية التي تعيشها المؤسسة في ظل ارتفاع مديونية المؤسسة جعلها تعجز عن تحقيق أدنى احتياجاتها وتسديد ديونها، مثلما يؤكد أكثر من نصف المبحوثين، و يوضحه المبحوث رقم 02، 47 سنة من العمر، 14 سنة أقدمية، تنفيذ، قسم الإدارة "... المؤسسة تعاني من الديون للبنك..." و يضيف المبحوث رقم 14، 43 سنة من العمر، 18 سنة أقدمية، تنفيذ، قسم الإنتاج "...المؤسسة تستهلك الماء والكهرباء، وليست قادرة على تسديد فواتيرهم، ماذا ننتظر منها، المؤسسة أصبحت في الإنعاش..."

فهذه المديونية تفاقمت بسبب خروج معظم العمال على التقاعد وعدم تسديد مستحقاتهم، مثلما يؤكد معظم المبحوثين ويوضحه المبحوث رقم 17، 45 سنة من العمر، 23 سنة أقدمية، إطار، قسم الخدمات "...أحيل حوالي 80 عاملا للتقاعد ولم يتقاضون مستحقاتهم منذ سنة 2013، وهم الآن يُقاضون في المؤسسة ويُغلَقُون حسابها..."

إن نقص العمل جعل نسبة التغيب تتزايد خاصة في القسم الإداري، و جعل المؤسسة تصبح مكان لالتقاء العمال لتبادل أطراف الحديث وارتشاف القهوة وتناول الوجبات، هذا ما لمسناه من خلال الملاحظات الميدانية ومعايشة بعض الأوضاع مع العمال في إطار الدراسة الميدانية، مما أدى إلى ابتعاد المؤسسة على أهدافها الأساسية وهي تحقيق الإنتاج، و مثلما يؤكد معظم مبحوثي قسم الإدارة، ويوضحه المبحوث رقم 07، من جنس أنثى، 41 سنة من العمر، 21 سنة أقدمية، إشراف، قسم الإدارة "...الذي يملك ضمير يعمل، أصبحنا نأتي للمؤسسة نأكل ونشرب ونعود إلى البيت مساء، العمل يوم موجود ويوم لا يوجد، يوم نتوقف عن العمل وأحيانا نأخذ عطلة..."

فبيع علامة المنتج الأصلي أدت إلى ضرورة خلق علامة جديدة في السوق، غير أن شروط اتفاقية الشراكة المجحفة في حق المؤسسة الأم بمنعها من الإشهار وتحديد نسبة تسويق المنتج، أدى إلى تراجع في مكانة المؤسسة و المنتج على حد سواء خاصة مع فتح السوق الجزائرية على مختلف المنتجات الوطنية الخاصة و الأجنبية، مثلما تؤكد المعطيات الميدانية، و كذلك معظم المبحوثين، ويوضحه المبحوث رقم 14، 43 سنة من العمر، 18 سنة أقدمية، تنفيذ، قسم الإنتاج "... هنا في صور الغزلان منتج المؤسسة لا يعرفونه وهذا جعل المؤسسة تنهار، منذ بيع اسم الشركة لهنكل إضافة إلى غياب الإشهار..."، و يضيف المبحوث رقم 23، 43 سنة من العمر، 17 سنة أقدمية، قسم الخدمات "...كان لا يسمح لنا بإنتاج أكثر من نسبة 12% من الإنتاج لأنه كانت هناك اتفاقية مع هنكل..."

إن سياسة الدولة المنتهجة للدخول للسوق الحرة عملت على تصفية المؤسسات الاقتصادية الوطنية، جعلت العمال متدبرين و يائسين من عودتها إلى السوق، في ظل نقص العمل ومحدودية الإنتاج وانعدامه في بعض الوظائف بسبب غلق مختلف وحدات المركب، مما قلص فرص التعاون بين العمال، مثلما يؤكد أكثر من ربع المبحوثين، و يوضحه المبحوث رقم 07، 41 سنة من العمر، 21 سنة أقدمية، إشراف، قسم الإدارة "... لا توجد القدرة على التعاون، لو أحببنا التعاون لتعاوننا من قبل، الآن لا يوجد عمل، نحن ننتج كمية محدود من الإنتاج..."

هذه الوضعية جعلت العمال يبحثون عن فرص عمل أخرى من خلال إرسال "السيرة الذاتية" لمختلف المؤسسات العامة والخاصة، خاصة بالنسبة للعمال الشباب، كما عملت على بحث عن فرص للتقاعد بالنسبة للعمال كبار السن رغم عدم بلوغهم سن التقاعد، مثلما يوضحه المبحوث رقم 16، 35 سنة من العمر، 15 سنة أقدمية، مستوى ثانوي، إشراف، قسم الإنتاج "... لا يوجد حتى دليل يثبت أن وضعية المركب ستتحسن، نتحدث مع عامل كبير يقول لك أخرج للتقاعد إن شاء الله أصل سن الخمسين، عامل صغير يقول لك أرسلت السيرة الذاتية لو أجد عملاً آخر سأذهب..."

7. الخاتمة :

إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تبتتها الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي خاصة تبني الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى عجز القطاع العمومي على مواجهة مختلف التحديات الاجتماعية والاقتصادية من خلال عجز العمال عن بناء علاقات وروابط اجتماعية متينة تساعدهم عن مواجهة هذه التحديات وبذلك خلقت أزمة هوية في العمل التي لم تستطع الحفاظ على المؤسسة الوطنية مما أدى إلى إفلاسها وتهديدها بالغلق في أي وقت.

أزمة الهوية التي أدت انتشار سلوكات سلبية كالتغيب عن العمل وتعطيل الآلات وإتلاف المواد الأولية وعدم احترام العلاقات الاجتماعية بكل أبعادها الأفقية والعمودية ، التي انتشرت بشكل كبير في المؤسسة خلقت الصراع بين أعضاء التنظيم مما أدى إلى تفاقم مشاكل المؤسسة وعجزها عن مواجهة مختلف التحديات مما أدى إلى انتشار مبدأ الفردانية وتشتت أعضاء التنظيم وعدم قدرتهم على التضامن للحفاظ على المؤسسة كمكسب اجتماعي.

قائمة المراجع:

- انتوني غيدنز . علم الاجتماع . ترجمة فايز الصباغ، ط4، عمان، الأردن : المنظمة العربية للترجمة.
- برتي سوتاري . (2015). النظرية الاجتماعية والواقع الإنساني. ط1، القاهرة، مصر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الميرية.
- دنيس كوش . (2007). مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية . ترجمة منير السعيداني، ط1، بيروت ، لبنان: المنظمة العربية للترجمة .
- راوي عبد العالي ، يوشيكوا هريرا، الاستيرايان جونستون، روز مكديرمت. (2014) . قياس الهوية . دليل المتخصصين في العلوم الاجتماعية، ط1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.
- علي وطفة ، مها زحلوق. (2000). الشباب قيم واتجاهات ومواقف. ط1، دمشق، سوريا: مطبعة الاتحاد.
- محمد بومخلوف . (2001). التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، التجربة والأفاق، ط1، برج الكيفان، الجزائر : شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

- ناصر دادي عدون, محمد متناوي.(2003) . **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**. الجزائر: دار المحمدية العامة.

- BARBILLON Enrik et LE ROY Jeanne .(2012) . **Petit manuel méthodologique de l'entretien de recherche : De la problématique à l'analyse Pratique**. Paris. France. Enrik Editions. p 29.

- BOUZIDI Abdelmadjid . (1999) . **les année90 de l'économie algérienne. Les limites des politiques conjoncturelles**. Alger . edition SENAG, .

- DAHMANI Ahmed.(1999). **l'Algérie économie politique des reformes (1980- 1997)**. Alger. Casbah Edition.

- OUEDRAOGO Ousmane .(1999) . **plaidoyer Marco-economique en Afrique** . Paris. Edition khartala ,1999 .

- SABINE ERBES-Seguin. (2010). **La Sociologie du Travail** . Editions La Découverte ,Paris, France.

- SADI Nacer Eddine.(2005) . **la privatisation des entreprise puplique en Algérie** . O.P.U .Alger.